مجلة المرابط

العدد : ١٨٥ الموافق في رجـــب ١٤١٧ هجري ١٢ / ١٩٩٦ ميلادي

عنوان المقال : المسلمون والتطبيقات الديمقراطية في ألمانيا	بقلم : أسرة التحرير

دعا البرلمان الألماني ممثلي الطوائف الدينية والجمعيات الخيرية والمبادرات الشعبية إلى مؤتمر بعنوان « ممارسة الديمقراطية » للبحث في موضوع الصور التطبيقية للحياة الديمقراطية وممارستها عن طريق المبادرات الشعبية المختلفة. وقد شارك في المؤتمر الذي عقد تحت رعاية رئيسة البرلمان بروفسور زوسموت أربعون نائباً برلمانياً وثمانون ممثلاً للطوائف والجمعيات والمؤسسات الشعبية. وقد شارك المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا في هذا المؤتمر ، وقدم رئيسه الدكتور نديم عطا إلياس ورقة عمل للمؤتمر ، نترجم لقرائنا مقتطفات منها فيما يأتي:

أولاً : المسلمون في ألمانيا

البعد التاريخي :

لقد جذبت الطفرة الاقتصادية في العقد السادس من هذا القرن جحافل كثيرة من الأجانب إلى ألمانيا ، كان من بينهم نسبة كبيرة من المسلمين الذين استقروا في هذه البلاد واتخذوا منها موطناً لهم ، فاستقر الإسلام باستقرارهم منذ الستينات وأصبح جزءاً أساسياً لا يمكن انتزاعه من هذا المجتمع. نما عدد المسلمين في ألمانيا إلى ما يزيد عن ٢,٥ مليون مسلم ، يحمل منهم أكثر من مائة ألف مسلم الجنسية الألمانية ، ويزداد عددهم كل عام بمعدل ٢٠ ألف متجنس جديد ، بالإضافة إلى رغبة أكثر من ثمانين بالمائة ممن تم استجوابهم في إحصاء من قبل معهد الدراسات التركية في مدينة (إسن) على الإقامة الدائمة في ألمانيا.

تصل نسبة المسلمين في ألمانيا بناءً على ذلك إلى ٣% من مجموع سكان ألمانيا ، ويعتبرون بذلك أكبر طائفة دينية بعد الطائفة النصرانية.

تحديد الواقع :

تحول واقع المسلمين في ألمانيا خلال العقود الأخيرة من وجود فردي وجماعات ومساجد بسيطة متواضعة ، إلى وجود مستقر معتمد على جيلين من المسلمين ولدوا في هذه البلاد ونشؤوا فيها وتعرفوا

على واقعها وثقافتها وصاروا جزءاً من مجتمعها. ولم يخل هذا التطور من سلبيات ومشاكل عانى ولا يزال يعاني منها طرفا المجتمع على حد سواء.

لقد وضعت متطلبات الجالية النامية الشبكة الداخلية للمنظمات الإسلامية ، كما وضعت المجتمع المحيط بها والإدارات والسياسيين ، أمام تحديات لا حصر لها. لقد تحولت نوعية المطالب المطروحة من حاجات جماعات محلية محدودة تلتقي من أجل أداء فريضة الصلاة في مصليات صغيرة منزوية ، إلى مطالب مشتركة تجاوزت حدود المدن والمقاطعات... مطالب لا يمكن أن تحققها جمعية محلية بمفردها أو جماعة واحدة دون التعاون مع بقية الروابط والجماعات ، كالمطالبة بتعليم الدين الإسلامي في المدارس الألمانية ، أو المطالبة بالذبح الشرعي ، أو غير ذلك من حاجات الجالية المسلمة.

دفعت الضرورات والتحديات التي تواجه المسلمين عدداً من المراكز والروابط والمؤسسات الإسلامية إلى اللقاء عام ١٩٨٦م ؛ من أجل التفكير المشترك في حل مشاكل المسلمين ، ثم عام ١٩٨٩م ؛ من أجل تكوين ساحة عمل مشتركة تحت اسم « حلقة العمل الإسلامي في ألمانيا » التي تطور نشاطها وازداد تصميم أعضائها على ترسيخها كمؤسسة جامعة لجهود العاملين في الحقل الإسلامي ، ومعبرة عن حقوق أعضائها ومطالبهم أمام الأجهزة الإدارية والأوساط الإعلامية والشعبية ، فانبثق عنها عام ١٩٩٤م « **المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا** » الذي تنص مقدمة دستوره على تصميمه على : « خدمة الإسلام والمسلمين في ألمانيا ، ورعاية الحوار الثقافي والديني والحضاري البناء ، والتعاون من أجل خير الجالية الإسلامية والمجتمع الألماني ».

إن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا يعتبر نفسه جزءاً لا ينفصل عن المجتمع التعددي في ألمانيا ، وهو يسعى إلى العمل المشترك مع بقية أجزاء المجتمع ، ويرفض جميع صور تقوقع الجالية الإسلامية أو إقصائها من الساحة الاجتماعية. ونظراً لتنوع عضوية المجلس الأعلى وشمولها لعديد من شرائح الجالية الإسلامية ، فإنه يعتبر بذلك جهة من جهات تمثيل مصالح المسلمين أمام السلطات وطرف حوار معها. ويسعى المجلس من خلال تمثيل مصالح أعضائه إلى التعبير عن مصالح الجالية بشكل غير مباشر ، كما يسعى ، من خلال انفتاحه على أجهزة الإعلام ، إلى التعبير عن الموقف الإسلامي من القضايا الأساسية على المستوى السياسي والاجتماعي والفكري.

ثانياً : منطلقات إسلامية

علاقة المسلمين بغير المسلمين :

- ينطلق الإسلام من التقاء البشرية كلها في أصل واحد من أب واحد وأم واحدة : { **يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً** } [النساء:١].
- يثبت الإسلام الكرامة لكل إنسان ويفرض احترامها ورعايتها : { **ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا** } [الإسراء:٧٠].
- الإيمان بجميع رسل الله وكتبه ، التي أوصى بها إليهم ، ركن من أركان الإيمان ، وأصل من أصول العقيدة الإسلامية.
- يربي القرآن الكريم المسلمين على حب أنبياء الله وتوقيرهم ، ويؤكد الفضل بشكل خاص لرسل الله : عيسى وموسى عليهما السلام ، ويثبت الأجر للأمم السابقة : { **إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون** } [البقرة:٦٢].
- يضمن الإسلام حرية الدين والمعتقد : { **لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي** } [البقرة:٢٥٦] ، ويفرض على المسلمين الحوار مع أهل الكتاب بالحسنى : { **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون** } [العنكبوت:٤٦].
- شرع الإسلام ما يوثق الروابط الاجتماعية بين المسلمين وأهل الكتاب فأباح مؤاكلتهم ومعاشرتهم : { **اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان** } [المائدة:٥].

- فرض الله العدل والإحسان في معاملة كل إنسان بشكل عام وفي معاملة أهل الكتاب بشكل خاص : { **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين** } [الممتحنة:٨].

الإسلام... دين ودولة :

إن الإسلام دين شامل ينظم سائر جوانب الحياة ويضع الإطار الخلقي لمعاملات البشر ويحدد الأصول التي ينبغي أن تتبع في بناء الدولة وتسيير سياستها. وإن بنية المجتمع الإسلامي تتضمن صوراً مختلفة للتعددية ، وقد أثبت التاريخ الإسلامي ويثبت الواقع المعاصر تعايش المذاهب الفقهية المختلفة في آن واحد ، وهذا دليل واضح على حماية الإسلام لحرية الفكر وقبوله للاختلاف والتنوع في المجال الفقهي والفكري. ومن جهة أخرى فقد قرر الإسلام مبدأ الشورى وترك مجال تحديد صور تطبيقها العملي ومجالات إلزامها لكل جيل وجماعة وفق مقتضيات ظروفها وحاجات عصرها. وكذلك يقرر الإسلام مبدأ إمارة الدولة ويربط شرعيته بقبول الأمة لقيادتها.

إن دولة الإسلام ليست دولة « ثيوقراطية » يحكمها « رجال الدين » ، وإنما هي وفق مفهومها الذاتي دولة قانون « شريعة » ، إذا ما اتبعت أصولها وروعيت مبادئها أمكن أن تسيَّر بقية شؤونها وفق قواعد الأغلبية.

الأقليات الإسلامية :

إن تطبيق قواعد الشريعة المتعلقة بنظام الحكم وأسس المجتمع مرتبط بوجود دولة إسلامية وأغلبية مسلمة ، ولا يطالب الفرد أو الأغلبية المسلمة في مجتمع غير مسلم بما اختص الشرع به الدولة وأجهزتها. ويبيح الإسلام لأبنائه العيش كأقلية مسلمة في مجتمع غير مسلم ، ويفرض عليهم الوفاء بعقودهم ومواثيقهم ، فعليهم احترام قانون ذلك القطر ونظام ذلك المجتمع ما ضمن له حرية عقيدتهم وممارسة دينهم ، فإذا ما مُنع الفرد المسلم من تأدية تكليفاته الفردية فإن عليه أن يهاجر باحثاً عن حريته الشخصية إذا لم يفلح في الوصول إلى حقوقه بالحسنى : { **إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيمَ كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً** } [النساء:٩٧] ، { **ومن يهاجرْ في سبيل الله يجدْ في الأرض مراغماً كثيراً وسعة** } [النساء:١٠٠].

ثالثاً : المسلمون والدولة الألمانية

المسلمون والنظام الأساسي :

يضمن النظام الأساسي في ألمانيا الحقوق الأساسية للأفراد بالقدر المذكور أعلاه ، والذي يسمح من الناحية الشرعية ببقاء جالية إسلامية في هذه البلاد. من ناحية أخرى فإن الأغلبية العظمى من المسلمين المقيمين في ألمانيا يتعاملون مع نظام هذه الدولة وأسس مجتمعها بكل قبول واحترام ، ويسعون إلى المحافظة على هويتهم الإسلامية كجالية مسلمة من شرائح هذا المجتمع ، وذلك ضمن حدود النظام الأساسي ودساتير المقاطعات الألمانية. لا يشذ عن هذه القاعدة إلا نسبة ضئيلة من بين المسلمين تقدرهم إدارة حماية الدستور بحوالي ١%.

يتجلى هذا الانسجام بين المحافظة على الهوية الإسلامية ضمن حدود احترام قوانين هذه البلاد في مقدمة دستور المجلس الأعلى للمسلمسن في ألمانيا :

« انطلاقاً من انتمائها إلى الإسلام واتباعها لمبادئه ومثله ، ومراعاة لوجودها كجالية مسلمة في ألمانيا ، وما يوجب ذلك عليها من احترام للنظام الأساسي لهذه الدولة وقوانينها...

وتحقيقاً لأهدافها المشتركة لخدمة هذه الجالية المسلمة في ألمانيا والمشاركة في الحوار الحضاري والثقافي والديني من أجل مصلحة هذه الجالية ومصلحة المجتمع بكامله...

واهتداء بتعاليم الإسلام كمصدر وحيد لتحديد الوسائل اللازمة من أجل تحقيق أهداف المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا في إطار النظام الأساسي لألمانيا وبما ينسجم مع قوانينها...

ونتيجة للاقتناع المشترك بينها على وجوب تطوير صورة التعاون القائم بينها... لذا فقد وضعت المنظمات والمراكز والروابط الإسلامية الموقعة أدناه هذا الدستور للمجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا...» أ.هـ.

المسلمون في إطار التعددية الألمانية :

إن المسلمين وهم جزء من هذا المجتمع الألماني ليؤكدون أن العمل المشترك مع الجماعات والمؤسسات الأخرى في هذا المجتمع لا يمكن أن يتم إلا على أسس راسخة من الثقة المتبادلة والاحترام والرغبة المشتركة الصادقة من أجل التعاون لخير المجتمع بأكمله. ولقد سعى المجلس الأعلى للمسلمين

في ألمانيا إلى توثيق صلته بأجهزة الدولة وإداراتها ، وأبدى استعداده للمشاركة في تطوير هيكل جديد في هذا المجتمع على المستوى الخلقي والثقافي والحضاري.

إن المسلمين يقومون منذ عشرات السنين بمشاركة فعالة في بناء هذا المجتمع ، ليس عن طريق عملهم وأداء ضرائبهم فحسب ، وإنما عن طريق تقديمهم لخدمات اجتماعية وإنسانية من خلال عمل آلاف من الجمعيات الإسلامية والمبادرات الشعبية التي تشرف عليها مساجدهم وروابطهم دون تلقي مساعدات حكومية ودون تحصيل الدولة الضرائب لصالح مؤسساتهم (كما هو الحال بالنسبة للطائفة النصرانية).

ولا يزال المسلمون يعانون من عقبات أمام مشاركتهم بشكل أكبر في الحياة السياسية العامة ضمن التعددية التي يفرضها قانون هذه البلاد :

فإن المنظمات الكبرى الممثلة للجالية الإسلامية لم يعترف بها إلى الآن كطائفة دينية ذات حق عام ، والأغلبية الكبرى من المسلمين لا تتمتع بحق الانتخاب، لذلك فلا تشكل الجالية المسلمة كتلة اجتماعية ذات وزن سياسي يحرص على مصلحتها أو يُؤبه لشأنها ، فلا تجد بذلك في محافل اتخاذ القرار السياسي أو التشريعي فئة (Lobby) تناصر قضاياها وتعمل على خدمة مصالحها.

مطالب المسلمين وقضاياهم :

لقد أجمل المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا مطالب المسلمين والمشاكل التي يعانون منها في ورقة عمل قدمها في لقائه مع رئيس الجمهورية رومان هرتسوغ (Roman Herzog) في قصر الرئاسة ببرلين في ١٩٩٥/١٢/١١م ، وهي :

- مضايقات عنصرية :

يعاني منها المسلمون يومياً في مجال البحث عن العمل أو السكن ، وفي المؤسسات التعليمية والمهنية ، والدوائر الحكومية والمؤسسات الشعبية.

- حجب حقوق الطائفة الإسلامية :

بوضع العقبات أمام تأسيس المساجد أو منع بنائها ، وبتجاهل مطالبتهم بتعليم الدين الإسلامي لأبنائهم في المدارس الرسمية ، وعدم السماح لهم بالذبح وفق تعاليم دينهم.

- إقصاؤهم عن الساحة السياسية :

بعدم إعطائهم حق الانتخاب على المستوى المحلي أو الاتحادي ، وعدم السماح بالجنسية

المزدوجة.

- الحرب الإعلامية ضد الإسلام :

بتشويه صورة الإسلام ، وبالإعلام المتحيز ، وفتح المجال أمام المعادين للإسلام للحديث عنه بصفة « خبراء إسلاميين » ، وعدم السماح للمسلمين بالمشاركة في مجالس الإشراف على أجهزة الإعلام.

- آلام الجالية الإسلامية داخل صفها :

بازدياد نسبة الجريمة بين أبناء الأجيال الجديدة ، وافتقاد هؤلاء لهويتهم ، وتفتت الروابط الأسرية وما ينتج عن ذلك من تدهور التكافل الأسري.

- عجز المؤسسات الإسلامية :

بسبب ازدياد حجم الجالية الإسلامية ، وتغير مستوى حاجاتهم ومتطلباتهم.

رابعاً : آفاق مستقبلية

يتزايد يوماً بعد يوم قبول الوسط الرسمي والعام للمجالس الإسلامية والمنظمات العليا ، والاستفادة منهم كطرف حوار وجهة تمثيل لقضايا المسلمين. وإن مبادرة رئيس الجمهورية بدعوة المسلمين إلى قصر الرئاسة من أجل الحوار معهم وتبادل وجهات النظر حول سائر شؤونهم لتشكل مؤشراً هاماً لم يسبق له مثيل في تاريخ ألمانيا الحديث ، وإننا لنربط هذا الحدث بتطلع كبير لخطوات عملية تتخذها الجهات المختصة لإحداث تغيير إيجابي في طريقة التعامل مع المسلمين وإيجاد حلول لمشاكلهم[1] .

وإن دعوة المجلس الأعلى للمسلمين إلى عدد من الجلسات البرلمانية بغرض التعرف على وجهة نظر الإسلام ورأي المسلمين في مشاريع تعديلات دستورية وقانونية ، يدعو إلى التفاؤل بأخذ المسلمين شيئاً فشيئاً موقعهم اللائق بهم كجالية دينية ضمن هذا المجتمع.

وإن كان الطريق لا يزال مرصوفاً بكثير من العقبات ومحفوفاً بكثير من الأحكام المسبقة ، إلا أن المسلمين عازمون على متابعة مسيرة الحوار الإيجابي البناء من أجل مستقبل يعم فيه الخير سائر جوانب المجتمع بإذن الله.

الهوامش :

لفت الدكتور نديم إلياس النظر إلى فشل مائدة الحوار التي دعا إليها المستشار الألماني هلموت كول عقب أحداث زولنجن ومولن ، وذكر أن كل محاولة للحوار حول مشاكل المسلمين مع استبعاد المسلمين كطرف حوار لن تؤدي إلى النتائج المرجوة. وطالب بوضع مخطط عملي لدمج الجالية الإسلامية في ألمانيا وإعطائها حقوقها ، من خلال لجنة عمل يشارك فيها ممثلو المسلمين في ألمانيا.